المناهج الجامعية لأقسام المحاسبة ومدى توافقها مع متغيرات الاقتصاد العراقي

د.بشير غني عطره د.حسين كريم الشمري
قسم المحاسبة- كلية مدينة العلم
bashiratrah@yahoo.com h_cost90@yahoo.com
07901798458 07706834872

المستخلص
تعد أقسام المحاسبة رافدا رئيسا من روافد التنمية الاقتصادية في العراق ولهذا يتطلب اعادة النظر في المناهج الدراسية وتطويرها بما يتلائم مع سوق العمل ومنها تمثل مشكلة البحث إن المتغيرات الداخلية والخارجية التي شهدها الاقتصاد العراقي خلال العقود الزمنية الماضية وخصوصاً بعد عام 2003 ، قد جعلت المناهج المحاسبية غير ملائمة لهذه المتغيرات. يهدف هذا البحث لبيان أهمية وفاعلية إعادة النظر وتطوير المناهج الجامعية في المجموعة الاقتصادية والإدارية.
وقد توصل البحث إلى أهم الاستنتاج وفق هذا التطور فأن الاقتصاد العراقي كان قد شهد جملة من المتغيرات والتطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية، بحيث اصبح اكثر حاجة لكوادر بشرية متخصصة في العلوم الاقتصادية والادارية والمحاسبية والاحصائية تتوافق مع هذه المتغيرات، في حين يشير واقع الحال الا ان اغلب المناهج في مجموعة كليات الإدارة والاقتصاد لازالت غير مواكبة لهذا التطور وانها في جذورها تعود الى حوالي الأربعة عقود من الزمن ولم تشهد تغيرات استراتيجية تواكب حالة التطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق والعالم.
واهم توصية
تأليف لجان متخصصة لاعادة النظر في المناهج الجامعية الخاصة بأقسام المحاسبة من خلال دراستها وتحليلها عناوين رئيسية اولا ثم ماتحوية من مفردات تفصيلية في متغيرات الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: المناهج الجامعية، المحاسبة، الاقتصاد العراقي

The university curricula of accounting departments and their compatibility with the variables of the Iraqi economy

Accounting departments are considered to be the main contributors to the economic development in Iraq. This requires reconsidering the curriculum and developing it to suit the labor market, including the problem of research. The internal and external variables witnessed by the Iraqi economy during the past decades, especially after 2003, has made accounting approaches inappropriate for these variables This research aims to demonstrate the importance and effectiveness of reviewing and developing university curricula in the economic and administrative Group The research reached the most important conclusion in accordance with this development, the Iraqi economy had witnessed a number of variables and developments of economic and internal and external, so it became more needed for human cadres specialized in economic sciences, administrative, accounting and statistical correspond to these variables, while the reality indicates that most of the curriculum In the group of colleges of management and economics is still not keeping up with this development and it is at its roots back to about four decades of time has not undergone strategic changes in keeping with the state of economic and social development in Iraq and the world The Most Important Recommendation Formation of specialized committees to review the university curricula of the accounting departments through the study and analysis of the main headlines first and then the inclusion of detailed vocabulary in the variables of the Iraqi economy.

Key words: University curricula, accounting, Iraqi economy.

مقدمة

ان الجامعة باعتبارها مؤسسة مجتمعية قبل ان تكون مؤسسة اكاديمية ، تؤثر وتتأثر سلباً وايجاباً بالمجتمع الذي تنتمي اليه وهذا التاثير يكون في احد الاتجاهين الآتيين :-

1- ان تكون الجامعة هي الموثرة والقائدة في المجتمع عن طريق مخرجاتها من الطلبة ومراكز البحوث والدراسات والاستشارات العلمية .
2- ان المجتمع هو الذي يوثر في الجامعة ويعمل على انجاز المناهج الجامعية بالشكل والصورة التي يريدها المجتمع وبذلك تفقد الجامعة في هذه الحالة موقعها باعتبارها العقل المفكر في هذا او ذاك .

وقد شهد الاقتصاد العراقي خلال الثلاثة عقود الماضية من الزمن متغيرات داخلية وخارجية،اشتدت بعد عام 2003 بحيث اصبحت مناهج كليات الادارة والاقتصاد لا تتوافق مع جملة هذه المتغيرات والتطورات من عدة جوانب اضافة الى عدم مسايرتها لاحداث المتغيرات العالمية في هذه المجموعة من العلوم والمعارف الانسانية لانها من العلوم شديدة الحساسية والمرونة والاستجابة لأي متغيرات اقتصادية او اجتماعية قد تحدث في أي بلد من بلدان العالم .

ووفق هذه الرؤيا الموضوعية ، فأن الحاجة اصبحت اكثر ضرورة في اعادة النظر وتطوير هذه المناهج الجامعية وبالشكل الذي يعكس متغيرات وواسع الاقتصاد العراقي من ناحية ، ويواكب اخر التطورات العلمية في العالم ، اضافة الى حالة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد العراقي نحو الاقتصاد العالمي وتوسيع دائرة التعاون والانضمام والتبادل مع الاقتصاد العالمي ، وسعي العراق للدخول في منظمة التجارة الدولية.

منهجية البحث

مشكلة البحث

إن المتغيرات الداخلية والخارجية التي شهدها الاقتصاد العراقي خلال العقود الزمنية الماضية وخصوصاً بعد عام 2003 ، قد جعلت المناهج المحاسبية غير ملائمة لهذه المتغيرات.

فرضية البحث

إن مناهج المحاسبة في الجامعات والكليات الأهلية العراقية والتي تعود في الأغلب إلى عقد السبعينات من القرن الماضي غير ملائمة للاقتصاد العراقي في المرحلة الحالية ، وان محاولة تطويرها ستكون ذات انعكاس فاعل وكفوء في تطوير الاقتصاد العراقي.

هدف البحث

بيان أهمية وفاعلية إعادة النظر وتطوير المناهج الجامعية في المجموعة الاقتصادية والإدارية.

حدود البحث

1- الحدود المكانية :- الجامعات العراقية والاقتصاد العراقي.
2- الحدود الزمانية :- من عام 1970 حتى الوقت الحاضر.
3- الحدود الموضوعية :- المناهج المحاسبية في الجامعات العراقية.

اسلوب البحث

سيعتمد البحث الأسلوب الاستقرائي الوصفي بالاعتماد على التطور التاريخي

لموضوع البحث والأدبيات الخاصة بالموضوع واستشارة ذوي الاختصاص وتم الاعتماد من قبل الباحثين على في إجراء هذه الدراسة على عينة من أساتذة المحاسبة في الجامعات الحكومية والأهلية .

المبحث الاول :- الجانب نظري

1- مفهوم المنهج

ان المنهج في اللغة تعني الطريق الواضح وتقابل كلمة المناهج في اللغة الانكليزية كلمة Curriculum وهي كلمة مشتقة من اصل لاتيني وتعني مضمار السباق وتستخدم في احيان اخرى كلمة Sylcabus وتعني المقرر والذي يشير الى معلومات عن كمية المعرفة أي مقدار المعرفة التي يجب ان يتعلمها الطلاب في كل موضوع خلال السنة الدراسية وقد تم نقل معنى ومفهوم المنهج الى نشاط التعليم ليصف المسار الذي يقطعه كل من المعلم والطالب كي يصل الى الهدف التعليمي ، وقد تطور مفهومه بمرور الزمن وظهور الدراسات والنظريات التربوية الحديثة حيث اتخذ مفهومين هما :-

أ- المفهوم التقليدي:

والذي يرى في المنهج عبارة عن المقدرات التي يدرسها الطلاب بهدف اجتياز امتحان اخر السنة ولا يدخل ضمن هذا المفهوم أي نشاط اخر يمارسه الطلاب مثل الانشطة الرياضية او الفنية ، وهذا المفهوم يتعارض مع البناء السليم والكامل للطالب ، واهم سماته هي :

1- الثبات وعدم التغيير مدة من الزمن .
2- الاقتصار على الناحية الفعلية في نمو الطالب .
3- الابتعاد عن عكس الخبرة واهمال توجيه الطالب .
4- حقق الاهتمام بالجانب العلمي
5- حقق ارتباط الدراسة والمناهج مع مشكلات المجتمع

ب- المفهوم الحديث:

ان الدعوة الى تطوير المناهج قد ايدها (روسو) في القرن الثامن عشر وبتوجيه الانتظار الى استهداف الطفل في العملية التربوية ورعاية ميوله واستعداداته، لذا فأن المنهج السليم وفق هذا المفهوم هو وسيلة تعالج مشكلات الحياة على اساس قومي واجتماعي ، فالمشكلات القومية والاجتماعية هي موضوعات تصاغ في ضوء امكانات الطلاب وقدراتهم الذهنية والعلمية في مواقف تعليمية تناسب اعمارهم وتتفاعل معهم بفكر مشترك نحو هدف موحد وبذلك تتجه المواد الدراسية اتجاهاً قومياً واجتماعياً كي تتحول الحقائق والمعلومات والقيم والاتجاهات من معان مجردة الى عادات سلوكية.

ويعتمد بناء المناهج الحديثة على مجموعة من الاسس بنظر الاعتبار :

1- المجتمع (او البيئة)
2- المتعلم
3- المادة العلمية
4- الهدف
5- اختيار الموضوعات والخبرات الدراسية التي توصل الى الهدف
6- اجراء عملية تقويم لاحقة ومستمرة لتطوير المناهج بالقدر الذي يتوافق مع متغيرات البيئة.

وقد شهدت العقود الزمنية الماضية الاهتمام الواسع في عملية تطوير المناهج ولا سيما بعد ما شاع استخدام اسلوب التخطيط التربوي بحيث تصل الى التكامل بين المناهج الدراسية من ناحية وحاجات ومتطلبات السوق الاقتصادية والاجتماعية من الناحية الثانية ، وقد تناولت الدراسات والابحاث في هذا المجال:

1- القيام بتحليل علمي وعملي لاهداف المناهج ليكون هذا التحليل اساساً في وصفها.

2- دراسة منهج كل مادة من المواد الدراسية دراسة متكاملة لبيان الصلات العمودية التي تقوم بين مفردات المجتمع الواحد والبحث عن الصلة الافقية التي تربطها مع بقية المناهج.

3- الدراسات التي تعين التغيرات الاساسية التي يجب ان تحدث في كل مادة من مواد المنهج بسبب التطورات العلمية والتقنية السريعة التي باتت تشكل سمة العصر الحديث.

4- الدراسات التي تعني ببيان الاساليب والتي من شانها ان تجعل المناهج قادرة على تنمية الاتجاهات والمواقف اللازمة لمجتمع العمل

5- الدراسات التي تعني بالجانب التنظيمي في اصلاح المناهج الدراسية.

6- البحث عن طرائق واساليب حديثة في تعليم بعض المواد والتي تتبع خصوصيتها المتطورة مثل الرياضيات والمحاسبة ومجمع هذه الدراسات تكون محصلتها عملية تقويم مستمرة وشاملة للمناهج بهدف اتخاذ القرار المناسب في تعيين او تطوير المناهج والذي يؤدي بالضرورة التي تغير اساليب التقويم وهذا له تأثيرات متبادلة في تغيير وتطوير المناهج الدراسية.

2- المناهج الجامعية

ان النظام التعليمي الجامعي عبارة عن مجموعة المبادئ والقيم الكلية التي تواجه العملية التعليمية ، لتحقيق اهداف تصبو اليها الجامعة والتي تعمل في بيئة وعصر معين ويتكون هذا النظام من مجموعة من العناصر هي الاستاذ ، الطالب ، الكتاب ، والمنهج والتي يجب بالضرورة ان تتفاعل فيما بينها لتحقيق الهدف.

والمنهج الجامعي لا يختلف في تعريفه عن المفهوم العام كونه خطة عامة وشاملة للمحتوى او المواد التي ينبغي ان تقدمها الجامعة للطالب في سبيل تاهيله للدخول الى سوق العمل.

وتجمع العديد من الادبيات في مجال التعليم الجامعي على توفر المناهج للمهارات الاتية:

1- مهارات التفكير الجيد والقدرة على حل المشاكل.
2- مهارات الاتصال لجميع جوانبه.
3- معلومات عن البيئة التي يتم ممارسة العمل بها.
4- مهارة احتراف المهنة داخل قياتها.
5- الواقعية على استمرار التعليم المستمر.
6- مهارة التعامل بالكفاءة مع الضغوط الصعبة.
7- المعلومات المحاسبية الفنية بجميع فروعها.

وبذلك يمكن ان تمثل المناهج الدراسية البرامج التي يحاول من خلالها نظام التعليم تأهيل الطلبة الجامعيين وامدادهم بانواع المعارف والمهارات المطلوبة واكسابهم القدرة على التقييم وتوصل النتائج والمعلومات وحتى يكون المناهج المحاسبي الدراسي سليم وفاعل يتطلب الامر ان يضم المكونات التي تسهم بما يتعلق بالمناهج ذاتها والاخرى في البيئة التي تعمل بها .

لذا بانت دراسة الاطار او النوذج المعرفي لاي علم تمثل اتجاها مهما في ادراك وفهم مااهمية هذا العلم واهدافه ووسائله وفي نطاق المجتمع الذي يعمل فيه لان الاطار المعرفي في اي مجتمع يشمل في مجموعة من العقائد والروابط والقيم الثقافية والاجتماعية التي تعتبر اساس النشأة الاجتماعية والتي سوف تصبح بعد ذلك المصدر الاساسي لنوع وطبيعة نمط التفكير والقضايا السائدة في ذلك المجتمع...ومن خلال الوظيفتين التاليتين للنموذج المعرفي:

1- **الوظيفة المعرفية**

والتي يكون اساسها الانتاج المعرفي الذي يقوم على استخراج المعلومات بالتفاعل المنظم مع موضوع ا لبحث الذي يتم وفق الاطار المعرفي للمؤسسات العلمية ومنها الجامعات.

2- **الوظيفة النظرية**

والتي تتمثل في تركيب النماذج والنظريات والمفاهيم الحديثة بهدف المساهمة في تفسير الواقع وحل مشاكله وتلبية حاجات المجتمع ومؤسساته العلمية.

ويجد النموذج المعرفي انعكاسات في العملية التعليمية في جوانب عدة ومنها المناهج الدراسية والتي تعبر عنها اساسا من خلال الاهداف التي تسعى الجامهة الى بلوغها معتمدة على عناصر اساسية هي:

أ- **الجانب المعرفي**

وهي تمثل المعلومات التي يتطلب الامر ايصالها الى الطلبة وفق مستويات معينه.

ب- **المتعلم**

وهو الطالب اذ يتطلب الامر ان تكون المناهج الدراسية مبنية وفق القدرات والامكانيات الذهنية للطلبة واتجاهات ميولهم.

ج- **المجتمع**

اذ يجب ان تكون المناهج الجامعية معدة وفق حاجات المجتمع وان تلبي رغباته ونابعة من ثقافته وفلسفته وان تتمتع بالمرونة السريعة والاستجابة للمتغيرات المختلفة التي تحدث في المجتمع.

وحتى يكون المنهاج الجامعي متكامل يجب ان يضم عناصر اهمها:

1- **الاهداف**

وهذه تكون عامة وخاصة ونابعة من فكر وفلسفة الفكر والجامعة.

2- **المحتوى**

وتشمل المعلومات والبيانات والمقررات التي يتطلب الامر ايصالها الى الطلبة.

3- **النشاطات**

وتشمل الية العملية التعليمية والطرق المتبعة في ذلك يالاعتماد على استراتيجية التدريس واجراءاته.

4- **التقويم**

من خلال الاختبارات والامتحانات التي توضح مدى تمكن الطلبة من فهم واستيعاب ما حوته هذه المناهج من معلومات.

لذا فإن الفلسفة الرئيسية التي تقف خلف اعداد وبناء المناهج الجامعية تنطلق من عدة مدارس هي:

1- المدرسة الاولى ترى ان مهمة الجامعات ليست الاعداد لمهنه خاصة انما يكون دورها في المساهمة بالتكوين الفعلي والشخصي لذا فإن المناهج الدراسية يجب ان تنصب اهتمامها على التراث الانساني.
2- المدرسة الثانية ترى ان محصلة التطور العلمي والتقني الاقتصادي وما صاحب ذلك من تغيير في طبيعة العمل وعناصر المجتمع قد فرض على الجامعة مهمة كبيرة في الاعداد المتخصص وعلى مستوى عال في مجال المهن.
3- ترى المدرسة الثالثة ان تشمل الناهج الجامعية المعلومات العامة اضافة الى تزويد الطالب بالمعارف والمعلومات والمهارات التي ترتبط بمهنة واحدة يكون متخصص بها.
4- ترى المدرسة هذه بأن يتم التوسع في قاعدة التخصص بالقدر الذي لايقتصر على فرع واحد حتى يصبح التعليم اكثر قدرة في مواجهة متغيرات البيئة العديدة.

ووفق هذا الاساس فأن المناهج الجامعية الكفوءة والفعالة عليها ان تلبي احتياجات اطراف عدة وان توازن الجانب النظري والعملي وهذه الاطراف هي:

1- المتطلبات التخصص العام والدقيق في الكلية والقسم.
2- متطلبات الجامعة التي تنتمي اليها الكلية.
3- متطلبات المجتمع الذي تعمل فيه.

والجامعة وهي بصدد بناء المناهج الدراسية تتعرض الى مجموعة من التحديات والضغوط المختلفة والتي عليها ان توازن مابين درجة الاستقلالية التي يجب ان تعمل وتتصف بها من ناحية والاستجابة بقدر ماالى هذه التحديات والضغوط بالشكل الذي لايؤثر بأي حال من الاحوال على المستوى العلمي والحصانة الفكرية وهذا ماتحققه الادارة الجامعية المبدعة من خلال:

1- اعتماد مبدأ التثمين والكفاءة والابداع في اعداد الطلاب ولتمكينهم من اداء واجباتهم المهنية مستقبلا.
2- اعتماد مبدأ الديمقراطية وتكافؤ الفرص التعليمية والحرية الاكاديمية.
3- اعتماد مبدأ المتشاركية في صناعة القرارات التعلقة بالجامعات.

3- استقلالية الجامعة واثره في المناهج الدراسية

يبرز في هذا الجانب وبشدة سؤال مهم هو هل ان الجامعة هي التي تقود المجتمع ام العكس اي ان المجتمع هو الذي يقود الجامعة؟ وايا كانت الاجابة على هذا السؤال فأن هناك تأثير متبادل وبدرجات مختلفة من مجتمع لأخر ومن زمن لأخر مابين الجامعة والمجتمع ولكن النتيجة التي يجب ان تكون حاضرة على اي حال هي الاقرار والقبول بمبدا استقلالية الجامعة واثر هذه الاستقلالية في مظاهر عدة ومنها وظيفة بناء المناهج الدراسية لان الجامعة اذا مافقدت استقلاليتها او تأثرت هذه الاسقلالية بدرجة او بأخرى من قبل الحكومات فأن الوظيفة الاساسية للجامعة في شقيها النظري والعلمي سوف تتأثر هي الاخرى بشكل او بأخر حيث تصبح الجامعة اداة بيد الحكومة و السلطة حالها لا يختلف عن حال القوى العسكرية او الامنية تسيرها الحكومة كيفما تشاء وتستفيد من الامكانات والعقول الفكرية الموجودة فيها لخدمة اهدافها وغايتها والتي قد تكون بعيدة كل البعد عن اهداف ومصالح المجتمع سيما وان مثل هذه الحالة تبرز بصورة جلية في النظم الدكتاتورية والشديدة المركزية والتي تضع في خدمة اهدافها جميع مرافق المجتمع ومنها الجامعات.

وان فقدت الجامعة او تأثرت استقلاليتها فان ا لمناهج الدراسية هي الاخرى سوف تتأثر بهذه الحالة من خلال:

1- الابتعاد عن المناهج الدراسية عن العلمية والموضوعية.
2- عدم امكانية اجراء عمليات التغيير والتطوير في هذه المناهج بسبب المركزية الشديدة.
3- ضعف متابعة وملاحقة المستجدات في العلوم والمعارف المختلفة وبالتالي عكس هذا التطور في المناهج الجامعية.
4- تردي نوعية البحوث والدراسات العلمية.

لذا فأن من اوليات عوامل ضمان نجاح الجامعات في اداء وظائفها والوصول الى اهدافها هو ان تكون المناهج الدراسية بالنوعية والمستوى الذي تلبي حاجات وواقع المجتمع الذي تعمل فيه وتأخذ بنظر الاعتبار احتمالات تطوره المستقبلية وهذه الحالة لايمكن ان تظهر الا في ظل تمتع الجامعة بدرجة عالية من الاستقلالية في العمل والتدريس.

والملاحظة الجديرة بالذكر هنا ان الجامعات في الوطن العربي قد نشأت في

ظل السيطرة الاجنبية على الاقطار العربية لذا فأن السياسات الخارجية الاجنبية قد استطاعات ان تتحكم بالمناهج الدراسية واتجاهات ومسارات التدريس في هذه الجامعات ولمدة طويلة من الزمن حيث تم عزل الجامعة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية ورغم ان هذه الحالة قد شهدت تراجعا ملحوظا عند تحرر الاقطار العربية الا ان اثارها ظلت الى زمن لاحق في ظل واقع اكثر من ظاهرة سلبية تمثلت في:

1- اتجاهات التعليم الجامعي غير المخططة والمبتعدة عن ضرورات وحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقطار العربية.
2- تخلف وضعف شديد في المناهج الدراسية وعدم ملاحقتهما للتطورات الجديدة في مجالات العلوم اضافه الى عدم ملائمتها لواقع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
3- قلة الحركة الفكرية وضعفها في تأليف ونشر الكتاب الجامعي لاسباب عديدة منها ضعف الامكانات المادية والضغوط والمحددات التي تواجه الاستاذ الجامعي.

وقدر تعلق الأمر بالتعليم الجامعي في العراق فأنه محكوم في فلسفة الادارة المركزية للتعليم وهذا ما نص عليه قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 55 لعام 1983 في مادته الثالثه ((تتولى الوزارة تنفيذ سياية الدولة التربوية والثقافية والعلمية والتكنولوجية في نطاق مؤسسات التعليم العالي وممارسة مهامها في هذا الاتجاه)).

ومثل هذه الحالة جعلت فلسفة التعليم العالي على وجه الخصوص مشوهه بغياب شديد لخصوصية البيئة وحاجاتها التي يراد تاهيل الطالب للعمل بها.

في حين ان فلسفة التعليم العالي مع هذا التوجه لان الضرورة تتطلب قدر تعلق الامر بالموضوع.

1- تشجيع تنوع المناهج وخطط الدراسة بين الكليات المختلفة.
2- ترك تطور المناهج لكل كلية وفقا لإمكانياتها المتاحة البشرية والمادية.

وقدر تعلق الامر بالمناهج الخاصة بمادة المحاسبة في الجامعات العراقية سواء على مستوى الدراسة الاولية ام العليا فأنها تعتمد على وجه الخصوص على المصادر الانكليزية والامريكية وهذا يعتبر خطيرا على مستوى الدراسة الاولية ان لم يجري تطويره بما يتوافق مع طبيعة البيئة العراقية. لان بقاء مثل هذه الحالة سوف تعمل على ايجاد فجوة مابين مايتم طرحة في الجامعة من ناحية وبين ما هو موجود في التطبيق العملي وفي هذا المجال يجب تغليب متغيرات البيئة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية في فلسفة التعليم وغاياته وبما يخدم الحفاظ على تطويرها الا ان نظم التعليم وعلى وجه الخصوص المحاسبية لا تعطيها الاهمية المرتبطة بها.

4- التطور التاريخي لمناهج المحاسبة والواقع الحالي

ان الجذور التاريخية لبدء تاريخ تدريس العلوم ا لتجارية والمالية في العراق الحديث ترجع الى اوائل القرن الماضي منذ بداية الاحتلال البرطاني للعراق اذ قامت السلطات البريطانية بفتح "مدرسة ماموري المالية" عام 1918. وفي العام 1919 تم افتتاح "مدرسة الحكومة التجارية" ولم تستمر هذه المدرسة سوى فترة قصيرة من الزمن حيث تم تأسيس "مدرسة التجارة العالمية في العام 1924. وكانت مدة الدراسة فيها سنتان حيث يتلقى الطالب دروس في الاقتصاد والمالية ومسك الدفاتر والقوانين التجارية وقد توقفت الدراسة فيها

هي الاخرى بعد فترة قصيرة من الزمن. غير ان تطورات اقتصادية مهمة شهدها العراق بعد ذلك تمثلت في اكتشاف النفط ونمو تجارته وتطور اجهزة ودوائر الدولة الفنية انذاك ادى الى ضرورة التفكير بأعداد كوادر بشرية لها المام بالمواضيع المالية والمحاسبية فتم في العام 1930 فتح شعبة في الإعدادية المركزية للبنين لتكون نواة للتعليم التجاري. وفي عام 1932 قامت وزارة المعارف بفتح فرع تجاري في الثانوية المركزية ومع تطور الحياة الاقتصادية في العراق تم تأسيس "معهد العلوم المالية والتجارية والاقتصادية" عام 1936 ملحق بكلية الحقوق. واشر تاريخ 1939 تأسيس اول مدرسة تجارية ثانوية وفي عام 1946 حدث تطور مهم في هذا الجانب عندما تم تأسيس "كلية التجارة والاقتصاد" وفي العام الدراسي 1953/ 1954 قسمت هذه الكلية الى قسمين هما التجارة والاقتصاد وتم الحاقها بجامعة بغداد التي تأسست عام 1958. وفي عام 1963 تم شطر هذه الكلية لتكون كلية التجارة وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وتم تأسيس كلية الادارة العامة.

حدث تطور مهم وجوهري عام 1969 تأسيس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد والتي كانت حصيلة دمج كل من كلية التجارة وكلية الادارة العامة وقسمي الاقتصاد والاحصاء من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

وتوالي تأسيس كليات الادارة والاقتصاد في بقية الجامعات العراقية وهي المستنصرية والموصل والبصرة والقادسية وغيرها.

اضافة الى ذلك فأن هناك مجموعة من المعاهد التابعة الى هيئة التعليم التقني "مؤسسة المعاهد الفنية سابقا" كانت متخصصة بهذا الجانب المعرفي مثل معهد الادارة / الرصافة المؤسس عام 1969 وشهد عام 1988 تأسيس كلية التراث الاهلية والتي تحوي على اقسام المحاسبة وادارة الاعمال ثم تلا ذلك تأسيس مجموعة من الكليات الاهلية الاخرى مثل الرافدين والحدباء الجامعة عام 1994 وكلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة عام 1996 وكلية المنصور ودجلة.

وبصورة عامة فقد شهدت الاقسام العلمية في مجمل كليات الادارة والاقتصاد في الجامعات العراقية حدوث حالات من دمج واستحداث اقسام جديدة ولكن المحصلة النهائية للاقسام الرئيسية التي تعمل حاليا في هذه الكليات هي:

1- قسم الاقتصاد.
2- قسم الاحصاء.
3- قسم ادارة الاعمال.
4- قسم المحاسبة.
5- قسم الادارة الصناعية.
6- قسم الادارة العامة.
7- قسم الفندقة والسياحة.

اضافة لذلك فان تأسيس الكليات الأهلية منذ عام 1988 حيث تأسست كلية التراث الجامعة وما لحقته من كليات عدة كانت قد ضمت اقسام للمحاسبة ، وهذه تتبع المناهج المحاسبية في جامعة بغداد على وجه الخصوص ولا تتمتع باي استقلالية او تفرد في تحديد مناهج المحاسبة ، بقدر ما شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة الضغط الحكومي على الكليات الاهلية وجعلتها تسير في خطى الاقسام الرسمية .

إن للمتغيرات التي شهدتها هذه المناهج عام 1985 والعام 2006 / 2007 لوقفنا على هذه المتغيرات كما هي في الجدول الاتي:

جدول رقم (1)

مقارنة مناهج أقسام المحاسبة لعامي 1985 و2015

1985	2015
المرحلة الاولى	
مبادى المحاسبة مبادى الادارة مبادى الاقتصاد مبادى الاحصاء القانون التجاري الثقافة القومية المراسلات	مبادى المحاسبة مبادى الادارة مبادى الاقتصاد مبادى الاحصاء اصول قانون برمجة / 1 مراسلات لغة عربية
المرحلة الثانية	
المحاسبة المتوسطة نظام محاسبي موحد ادارة تسويق ادارة افراد تنظيم ثقافة قومية	المحاسبة المتوسطة الحاسبة الحكومية مالية عامة تسويق حاسوب / 2 قانون تجاري رياضيات مالية
المرحلة الثالثة	
محاسبة مالية متقدمة محاسبة تكاليف محاسبة حكومية برمجة الحاسب الالي محاسبة قومية ثقافة قومية	محاسبة مالية متقدمة محاسبة تكاليف تحليل قوائم مالية نظام محاسبي موحد تدقيق / 1 بحوث العمليات المحاسبة الضريبية
المرحلة الرابعة	
مشاكل مالية معاصرة المحاسبة الادارية رقابة وتدقيق المحاسبة المتخصصة ادارة تأمين ثقافة قومية	محاسبة تكاليف متقدمة محاسبة متخصصة المحاسبة الادارية النظرية المحاسبية تدقيق / 2 نظم معلومات محاسبية محاسبة قومية مشروع بحث

المصدر:- اعداد الباحثات بالاعتماد على سجلات كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد.

من ذلك نجد ان اغلب المناهج الرئيسية والاساسية في قسم المحاسبة لم تشهد تطورا مهما يتواكب مع متغيرات الواقع الاقتصادي في العراق والعالم خلال اكثر من عقدين من الزمن وانما جرى تبديل في مواقع هذه المناهج بين السنوات الدراسية حتى اليوم لايوجد في المناهج مقرر دراسي لموضوع محاسبي مهم هو المحاسبة الدولية والذي تفتقر اليه الدراسات المحاسبية الاولية في الجامعات العراقية في حين نجد مثل هذا المقرر في الكلية التقنية الادارية في قسم التقنيات المالية والمحاسبية في المرحلة الرابعة.

اما في بقية الاقسام فأنها ان كانت قد اشتركت في المرحلة الاولى في مبادىء المحاسبة والادارة والاحصاء والاقتصاد (بأستثناء قسم الاحصاء الذي اسقط مبادىء المحاسبة من مناهجه) وهذه الحالة سليمة للطالب الدراسي في هذه الاقسام إلا أن بعض المناهج في بقية المراحل لم تكن موفقة مثل مادة المحاسبة المتوسطة في المرحلة الثالثة لفرع العلوم المالية والنقدية في قسم الاقتصاد والتي نرى ان تستبدل بمحاسبة المؤسسات المالية (مصرفية وشركات التأمين).
وقد شهد التعليم العالي تطورات كمية في اعداد الطلبة المتخرجين خلال السنوات الماضية في الجامعات الرسمية والاهلية وكما هو موضح في جدول رقم (2) ، اذ بلغت % التطور خلال السنة 2001/200 – 2013 – 2014 ما بين 6% الى 100% في مختلف فروع المعرفة ومجال شك فيه انه ضمن هذا العدد قد حصل تطور في مخرجات اقسام المحاسبة هي الاخرى وهذا يعني زيادة وتوسع رفد سنوات العمل بالخريجين من اقسام المحاسبة والذين يتطلب منهم ان يعكسوا خزينهم النظري على ارض الواقع

جدول رقم (2)
عدد الطلبة المتخرجين من الجامعات والتعليم التقني والكليات الاهلية للأعوام
(2014 - 2013 - 2001-2000)

السنة	الطلاب	% التطور
2001-2000	49935	ـــــ
2002-2001	53260	0,6
2003-2002	68826	37
2004-2003	74676	50
2005-2004	74518	49
2006-2005	74669	50
2007-2006	75529	51
2008-2007	67053	34
2009-2008	69020	38
2010-2009	73988	48
2011-2010	93357	87
2012-2011	98673	97
2013-2012	99772	100
2014 -2013	100190	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ـ المجموعة الاحصائية الكاملة لعام 2013ـ 2014
المبحث الثالث :ـ علاقة مناهج مجموعة الإدارة والاقتصاد مع الاقتصاد العراقي

لايمكن بأي حال من الاحوال اغفال دور الجامعات في تنمية وتطوير المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فهي بالاضافة الى كونها مراكز لاعداد وتأهيل الكوادر البشرية للعمل في كافة المجالات من جانب اخر تعتبر اداة مؤثرة في الاقتصاد الوطني ولايمكن اغفال دورها في احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذا فأن المناهج الجامعية يجب ان تتوافق بصورة او اخرى مع متطلبات الاقتصاد الوطني لان دور الجامعة الحديثة هو دور الملهم والمبدع لافراد المجتمع الجامعي من اعضاء الهيئات التدريسية والطلبة من خلال النظر اليها كونها المجتمع المتعلم وان اهدافها ووظيفتها المركزية هي أنتاح المعرفة والبحث عن الحقيقة وتطوير القدرات الابداعية لاساتذتها وطلبتها بهدف تطوير المجتمع الذي تعيش فيه وتنمية افراده ولهذا لايكون الا من خلال مناهج جامعية تتصف بالكفاءة والفعالية والقدرة على تحسين واقع المجتمع ومشاكله وتضع الحلول الناجحة له وفي مختلف القطاعات وفي مقدمتها القطاع الاقتصادي.

لذا فأن المهمة هي جعل الجامعة إضافة إلى مهامها التدريسية والبحثية ان تتحول الى مؤسسات مجتمعة تعمل على خدمة المجتمع والاقتصاد الوطني من خلال جعلها:

1- مكان يرحب بالعودة إليه لاستقاء المعارف وتعزيزها كجزء من الممارسات الجامعية ونظامها.
2- مجتمع يشجع ويدعم التعاون في جميع القطاعات الاقتصادية سواء اكانت صناعية ام زراعية ام تجارية ام خدمية.
3- مكان يجري فيه تحديد المشاكل والحلول الناجحة كما في المجالات كافة ومنها الاقتصادية وعلى مختلف المستويات المحلية والاقليمية والدولية.
4- مكان يمكن الحكومات وغيرها من المؤسسات العامة من ان تتوجه اليه للحصول على معلومات علمية موثقة تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة.
5- مجتمع يكون اعضاءه ملتزمين بصورة كاملة بمبادىء الحرية الاكاديمية ومستغلين بالسعي الى الحقيقة والدفاع عن حقوق الانسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتعزيز هذه القيم في الجتمع.

ووفق هذا التطور فأن الجامعة لايمكن لها ان تحقق ذاتها وتثبيت وجودها مالم تكن ملتزمة بقضايا المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ومتطلبات تطورها اذ ان الهدف الاساسي من هذه المؤسسة يكمن في تنمية المجتمع والاقتصاد الوطني.

وكي تقوم الجامعة بهذه المهمة فأن المناهج الجامعية تعمم وفق المعايير الاتية:

1- معيار تلبية حاجات الاقتصاد الوطني والمتجمع.
وفي حالة غياب هذا المعيار فأن الجامعة تصبح في عزلة عن البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل بها.
2- معيار تلبية حاجات الكادر التدريسي والحاجات الاكاديمية
والا تكون قد فقدت ميزتها وحقوقها الاكاديمية.
3- معيار تلبية حاجات الدارسين.
وفي حالة غياب هذا لمعيار تكون الجامعة قد فقدت روادها ومدخلاتها.

ووفق هذا الفهم والمنظور الموضوعي فقد شهد الاقتصاد العراقي ومنذ بداية تأسيس الدولة العراقية اوائل العشرينات من القرن الماضي العديد من المتغيرات التي كان لها الاثر البالغ

والمتبادل مع الجامعات العراقية بصفة عامة ومجموعة الكليات التي نطاق عملها الادارة والاقتصاد بصورة عامة واهم هذه المتغيرات هي:

1- اكتشاف النفط في العراق اوائل عقد العشرينات من القرن الماضي وتوسع انفتاحة وبالتالي زيادة واردات العراق المالية مما ادى الى اتساع ونمو المؤسسات التجارية والمالية وزيادة الحاجة الى التخصصات المالية والاقتصادية والمحاسبية والادارية.
2- تأسيس مجموعة من الشركات والمصارف الاجنبية فروع لها في العراق وكذلك تأسيس شركات ومصارف عراقية تحتاج الى كوادر بشرية مؤهلة للعمل بها.
3- تشريع العديد من القوانين التجارية والاقتصادية التي تواكب ما حصل من متغيرات مهمة في العراق واهمها قوانين التجارة والشركات المجازة وقانون اصول المحاسبات العامة رقم 28 لعام 1940 المعدل وقوانين الضريبية وغيرها.
4- الاهتمام بنشاط الرقابة المالية منذ بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة وحتى الان وقد زاد هذا الاهتمام بتأسيس ديوان الرقابة المالية.
5- الانفتاح على العالم الخارجي وخصوصا بعد عام 2003 والمتغيرات التي شهدها الاقتصاد الدولي واثرها في الاقتصاد العراقي.
6- التوسع في نشاط الدولة العام خصوصا بعد عام 1964 اثر تأميم بعض الشركات والمصارف وشركات التأمين مما الزم بالضرورة زيادة الطلب على خريجي مجموعة كليات الإدارة والاقتصاد.

وكثيرة هي المؤشرات الاقتصادية التي تعد عن تطور الاقتصاد العراقي في مجال هذا البحث لاستعراضها وسيتم فقط ايراد مؤشر الناتج الاجمالي. كما يوضحه جدول رقم (3) والذي يبين مدى التطور الكبير الذي حصل في الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (3)

الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2002- 2014.

السنة	الاسعار الثابتة	الاسعار الجارية
2002	410038036	402227
2003	295857886	269904
2004	47958546	33186
2005	64000066	34268
2006	77367000	36500
2007	314030000	15791
2008	124702847	1106079662
2009	132687029	137051310
2010	142700217	184220817
2011	162587533	216811690
2012	174990175	241506072
2013	173872678	224772441

المصدر:- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / المجموعة الاحصائية السنوية للأعوام من (2004-2015)

حيث يلاحظ من الجدول اعلاه مدى التطور الذي بلغه الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة وهذا يعكس بالضرورة مدى التطور والتوسع في القطاعات الاقتصادية كافة في الاقتصاد العراقي، رغم ان هذه الارقام مشوهة بسبب عامل التضخم الذي انعكس في قياس الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة كما هو موضح بالجدول.

لذا فأن المناهج الدراسية المحاسبية وهي كما أسلفنا يجب إن تأخذ بنظر الاعتبار واقع وحركة الاقتصاد العراقي يجب عليها ان تدور وفق واحد و اكثر من المحاور الاتية:

1- الدراسة حول البيئة الاقتصادية.

اي عن طريق المعلومات والبيانات المتعلقة بالاقتصاد الوطني وما يتضمنه من مفاصل وعناصر مثل الشركات والتشريعات الاقتصادية والحركةالعامة للاقتصاد وغيرها.

2- الدراسة في البيئة الاقتصادية.

اي استخدام البيئة الاقتصادية وواقع مسار الاقتصاد الوطني لدراسة المناهج الجامعية.

3- الدراسة من اجل البيئة الاقتصادية.

وذلك عن طريق توجيه الدراسات والمناهج لتحسين الاداء وتطوير الاقتصاد الوطني.

ويبدو ان جملة المتغيرات النوعية والكمية التي شهدها العالم خصوصا خلال العقود القليلة الماضية كان حدثا مهما عمل على ان تكون الجامعة في موقع قيادي لتطوير حركة الاقتصاد والتفاعل معه من خلال ايجاد نسق مترابط دائم الحضور والاقتراح. بحيث يمكن له ان يستجيب لاي متغيرات اقتصادية او اجتماعية وبسرعة وبالقدر الذي يجد انعكاساته الايجابية في تطوير المناهج الجامعية من ناحية ووضع الحلول للمشاكل الاقتصادية والمالية والادارية والمحاسبية من الناحية الثانية.

إذ إن فعالية مناهج الدراسة الجامعية تعود الى مدى ارتباطها لمتطلبات التطور الاقتصادي ومدى تعبيرها عن الفلسفة السياسية والاقتصادية ومدى تطور النظام الاقتصادي للدولة كما انها تؤشر على مدى مسايرتها للتطورات العلمية العالمية وتظهر هذه الفعالية بصورة واضحة في المستوى العلمي للطلبة الخريجين من ناحية ومدى تقبل المجتمع لهم ومستوى حاجاته واستيعابة لتخصصاتهم هذا اضافة الى ان التطور التقني والعلمي السريع يتطلب من الجامعة ان تكون اكثر مرونه في برامجها ومفاهيمها وتقدم مخرجاتها القادرة للعمل في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني لذا يجب ان يكون هناك نوع من التفاعل مابين الجامعة من ناحية والمجتمع من الناحية الثانية وهذا التفاعل تحكمه مجموعة من العوامل يمكن النظر اليها كالاتي:

1- عوامل خاصة بطرفي التفاعل.

وتشمل حجم ومستوى كفاءة مخرجات الجامعة بحجم الحاجة المطلوبة للمجتمع والثقة المتبادلة بين طرفي التفاعل وان يكون هناك ادراك وفهم مشترك بين الطرفين وملائمة المناهج لحركة الاقتصاد الوطني.

2- عوامل عامة بالمجتمع والاقتصاد الوطني.

وتشمل المستوى التقني السائد في الاقتصاد ومجموعات التشريعات القانونية المنظمة والتوجيهات الحكومية والمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

ويشهد الاقتصاد العراقي اليوم مرحلة انتقالية لابد لها وان تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في مجمل الانشطة المجتمعية الاخرى وجوهر هذه المرحلة هي في اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وبأتجاهات اهم ملامحها العامة:

1- اجراء تغييرات في التكوين النسبي للقطاعات الاقتصادية (العام،المختلط،التعاوني،الخاص) ولصالح القطاع الخاص.
2- سوف يظل القطاع النفطي هو القطاع السياسي المسيطر على الاقتصاد العراقي ولمدة مستقبلية غير منظورة حتى يتسنى لبقية القطاعات الاقتصادية من النهوض والتطور لتبلغ مستوى تجعل منها قطاعات مؤثرة في الاقتصاد العراقي.
3- الانفتاح الاكبر نحو السوق العالمية وفتح المجال الاوسع امام الاستثمارات المالية الاجنبية وسوف يعزز هذه المكانة في حالة قبول العراق عضو في منظمة التجارة العالمية.

ومثل هذه التغيرات الاقتصادية المهمة فان الامر يستلزم في الشأن الاقتصادي الى ان يصار الى:

1- وضع حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية الكلية في المجالات السعرية، النقدية، المالية والاجرية.
2- وضع سياسات لاقتصاد العمل تعمل على امتصاص العمالة الفائضة مع المتغيرات المتوقعة في الاقتصاد العراقي.
3- تنويع مصادر الدخل القومي والناتج القومي الاجمالي وبالقدر الذي لا يجعل من النفط المصدر الرئيسي لموارد الاقتصاد العراقي.
4- اصلاح النظام المصرفي وتطويره وكذلك العمل على ايجاد سوق مال يعمل بكفاءة وفعالية.
5- إتباع سياسة حرية انتقال رؤوس الاموال وتحرير التجارة الخارجية.

وحتى نضمن سلامة وفاعلية وحيوية النقاط المشار اليها اعلاه فأن الاقتصاد العراقي سيحتاج الى مؤسسات جامعية بصورة عامة ولكليات ادارة واقتصاد بصورة خاصة تدرك وتتفهم بوعي ومسؤولية حجم هذه المتغيرات الستراتيجية وبالتالي تعمل على:

1- تغيير وتطوير مناهجها بحيث تتوافق مع المتغيرات الجديدة في الاقتصاد العراقي.
2- تأهيل الطلبة بأن يكونوا مستعدين لمواجهة هذه المتغيرات حين تخرجهم، ومدركين لطبيعة التحولات التي حدثت بالاقتصاد العراقي.
3- اقامة حلقات وصل مستمرة ودائمة مع المؤسسات والمنظمات الاقتصادية بحيث تستطيع الجامعة مواكبة وملاحقة اي متغيرات جديدة واحتوائها بالدراسة والبحث.
4- الانفتاح الاكبر نحو العالم الخارجي سيما واننا نعيش في ظل هذه القرية العالمية الصغيرة التي اوجدها النظام العالمي السياسي والاقتصادي الجديد مع ملاحظة ان لايؤثر هذا الانفتاح على الهوية الوطنية والخصوصية التاريخية والاجتماعية في اطار فهم موضوعي للعولمة يرى فيها انها تندرج في مفهوم تفاعل الثقافات ونماذجها والقيم والاساليب التعليمية المختلفة.

5- افاق تطويرية مستقبلية

ان الجامعة وكما جاءت به المادة التاسعة من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 40 لعام 1988 المعدل كونها ((حرم أمن ومركز اشعاع حضاري، فكري وعلمي وتقني في المجتمع يزدهر في رحابها العقل وتعلو فيها قدرة الابداع والابتكار لصياغة الحياة، وتقع عليها المسؤولية المباشرة في تحقيق الاهداف الواردة في هذا القانون، وعليها تقوم الدراسات والبحوث المستمرة في شتى جوانب المعرفة الانسانية والدراسات المتصلة بالحالة العلمية وواقع الاحتياجات الجديدة التي تضمن المستويات العلمية الرفيعة لتناسب العصر ومتطلباته وبما يؤدي الى تقليص الفجوة العلمية والتقنية الموجودة بيننا وبين الدول المتقدمة مع مراعاة خصوصية مجتمعنا)).

لذا فأن نجاح الجامعات العراقية في القيام بهذه المهمة بصورة كفؤه وفاعلة يتوقف في قدرتها على إحداث التغييرات المطلوبة عن طريق المسارات المترابطة التالية في هذه السلسلة.

شكل رقم (1)

سلسلة مسار التعليم الجامعي

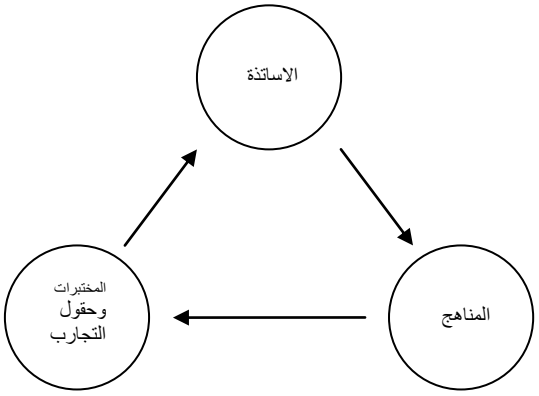

المصدر:- اعداد المباحث

اذ لايمكن فصل اي عنصر من هذه العجلة وذلك لارتباط كل عنصر بالاخر، ويعتبر مكمل له ولايمكن احداث اي تغيير في احد هذه العناصر دون الاخذ بنظر الاعتبار تطوير وتغيير بقية عناصر هذه العجلة لمسار العملية التدريسية الجامعية.

ان الجامعات العراقية بصورة عامة ولكليات الادارة والاقتصاد بصورة خاصة تواجه اليوم جملة من التحديات المهمة الداخلية والخارجية اهمها:

1- المتغيرات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ومايتوقع له ان يشهده مستقبلا.
2- تحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي في جميع نواحي الحياة وخصوصا الاقتصادية منها.
3- الثورة الجبارة في تقنيات الاتصال والمعلومات.
4- موجة الحريات والديمقراطية التي اجتاحت العالم خلال العقود القليلة الماضية.

لذا فأن امام الجامعات العراقية مهام بخصوص مناهجها الدراسية وخصوصا كليات الإدارة والاقتصاد من خلال:

1- الابتعاد عن مبدأ التوحيد للمقررات الدراسية وان تتمتع كل جامعة بقدر من المرونة في صياغة هذه

المناهج بما يتلائم مع الواقع والبيئة التي تعمل بها.

2- تضمين المناهج الدراسية بالمقررات ذات الصبغة الدولية مثل المحاسبة الدولية وتطوير المناهج القائمة حاليا في هذا المجال مثل الادارة الدولية والاقتصاد الدولي بما في ذلك من اهمية تتوافق مع متغيرات الاقتصاد العالمي.

3- الاهتمام الاكبر في موضوع طرح بعض المناهج باللغة الانكليزية ودراسة مدى جدوى تدريس هذه المقررات حاليا باللغة الانكليزية لما لهذه اللغة من اهمية في المجال المصرفي العالمي.

4- الاهتمام الاكبر بالجانب التطبيقي في المناهج الدراسية قدر الامكان وماتسمح به طبيعة هذه المناهج، وربط المقررات النظرية مع الواقع التطبيقي للاقتصاد العراقي، مع اجراء البحوث العلمية الهادفة لخدمة السياسات الاقتصادية.

5- الانفتاح الواسع على الكليات المناظرة العربية والاجنبية للاستفادة من المناهج في هذه الكليات، اذ ليس من الموضوعية والمنطقي ان يكون هناك مقرر في السنة الرابعة في جامعة سبأ اليمنية لمحاسبة المنشأت النفطية بواقع 3 ساعات، ومقرر محاسبة المصادر الطبيعية في جامعة الاسراء الاردنية بواقع 3 ساعات في المرحلة الثالثة في حين ان العراق الذي يملك ثاني احتياطي نفطي في العالم تدرس فيه مادة محاسبة النفط ضمن المحاسبة المتخصصة في المرحلة الرابعة مع المحاسبة الزراعية والمصارف والتأمين بواقع 3 ساعات اسبوعيا.

6- وحيث ان حركة رأس المال والاستثمار واسواق المال سيكون لها دور كبير في الاقتصاد العراقي فأن الامر يتطلب من اقسام الاقتصاد والمحاسبة وادارة الاعمال التعامل مع هذا المتغير بجدية وموضوعية واستحداث مقررات او تطوير القائم منها ذا العلاقة بالموضوع لما له من أهمية في حركة الاقتصاد العراقي.

وعلى هذا الاساس فان خطة التنمية الوطنية للأعوام 2013–2017 الصادرة عن وزارة التخطيط فإنها جاءت بالأهداف الاتية بخصوص اهداف التعليم العالي :

1- استقلالية الجامعة والمرونة التنظيمية والهيكلية لمختلف مؤسساتها .
2- تنمية مستوى كفاءات ومؤهلات الكادر البشري
3- تطوير المناهج وطرائق التدريس
4- دعم البحث العلمي وبالمستوى العالي بوصفة ركيزة اساسية لبناء الجامعة المعاصرة وتطويرها
5- تطوير جهاز ضمان الجودة ليكون بمثابة دفعة للتطوير على المدى القصير ، والية للاعتماد على المدى الطويل لغرض نشر ثقافة الجودة بين جميع شركاء التنمية
6- التركيز على الجانب النوعي في الدراسات العليا بدلا من الجانب الكمي

ان العلاقة بين المناهج المحاسبية من ناحية والاقتصاد العراقي علاقة مباشرة ومتبادلة، يجب ان يدرك الواحد منهم طبيعة واحتياجات ومهام الاخر حتى نستطيع ان نجعل من الجتمعات العراقية وسيلة للمساعدة في احداث التغير والمساعدة عليه في الاقتصاد العراقي، لان الادارة الاقتصادية الناجحة، وهذه الادارة قوامها العنصر البشري وخصوصا مخرجات كليات الادارة والاقتصاد من اقتصاديين

ومحاسبين واداريين واحصائيين كفوئين ، وهؤلاء يصنعهم الأستاذ والمنهج الجامعي والذي يجب ان يدرك طبيعة الاقتصاد العراقي وحركته ويؤثر فيه ايجابا وبكافة قطاعاته لان مخرجات بقية الكليات تعمل في قطاع واحد معين مثلا كلية الطب يعملون في القطاع الصحي والقانون في وزارة العدل والصيدلة في القطاع الصحي بينما نجد المحاسب والاداري والاقتصادي يعمل في كل قطاع اقتصادي صناعي وزراعي وتجاري وخدمي ومالي.

ان الجامعة كما مر بنا سابقا وكما هو معروف تعتبر احد الادوات الفاعلة والمؤثرة والفائدة في المجتمع الذي تعمل فيه ، وعليها ان تعمل على احداث التغير والتطوير اضافة الى الاستجابة السريعة لاي متغيرات يشهدها هذا المجتمع ، لذا فأن امام كليات الادارة والاقتصاد في الجامعات العراقية مهمة كبرى اضافة الى المناهج ، وتحديات جسيمة داخلية وخارجيةتمس الاقسام الموجودة فيها ، فحين لم يعد المجتمع يحتاج الى قسم المدرسين التجاريين في جامعة بغداد تم الغاء هذا القسم في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي، واليوم تواجه اقسام الاقتصاد مشكلة كبيرة تتخذ في عدم الرغبة من قبل الطلبة للدراسة في هذه الاقسام حتى ان قسم الاقتصاد في كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة قد تم غلقة لعدم رغبة الطلبة في التسجيل فيه على حساب اقسام اخرى مثل المحاسبة وادارة الاعمال، لذا فأن واقع الحال يستلزم دراسة مقررات هذه الاقسام وتطويرها بالشكل الذي يتوافق مع طبيعة المرحلة التي يمر بها العراق والعالم كان يكون التركيز على فتح اقسام تعنى بدراسة اسواق المال والاستثمار.

من جانب اخر نرى ان يصار إلى دراسة تفريغ اقسام اخرى من المرحلة الثالثة، فمثل قسم المحاسبة ينشطر من المرحلة الثالثة الى فرعين هما:

1- فرع المحاسبة المالية والتدقيق.
2- فرع محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية.

حتى نضمن ان تكون المناهج من العمق والشمولية بحيث يزود الطالب الخريج بأكبر قدر من المعرفة بمجال اختصاصه.

ان اتباع نظام الفصول لم يأتي بطفرة نوعية كبيرة ك المناهج المحاسبية باستثناء التوسع في ادخال اللغة الانكليزية في المواد ومع تأييدها لذلك فأننا نرى :

1- عدم وجود مادة الرياضيات المالية وهناك رياضيات عامة في السنة الاولى والثانية
2- ان حماية المنشآت المالية مهمة ليس في العراق فحسب وانما في العالم نوعما تتعامل مع المصارف نصب الاقتصاد الوطني نرى ان تتم في المرحلة الثالثة بواقع 3 ساعات في كل فصل
3- وتبرز في المرحلة القادمة اهمية المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية والتي نرى ان معيار ال2 ساعة نظري و 2ساعة تطبيقي
4- ان وزن المحاسبة الحكومية اربع ساعات في كل فصل / المرحلة الثانية كبير نرى ان يتم تقليصه الى حد معقول والاستفادة من ذلك في فصل اخر .

المبحث الثالث :- الجانب التطبيقي

يتناول هذا المبحث وصفا للإفراد مجتمع الدراسة وعينتها ، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة ، والمعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة .

اولا: مجتمع وعينة الدراسة

تضم عينة الدراسة أساتذة المحاسبة بمختلف الاختصاصات في الجامعات العراقية (الحكومية والأهلية) و قد تم توزيع 40 استبانة على عينة البحث ، وقد تم استرداد 36 استبانة وتبين المحور الأول ما يأتي :

المحور الأول :المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم عالي	4	%11
ماجستير أو ما يعادلها	7	%19
دكتوراه أو ما يعادلها	25	%70
المجموع	36	%100

يبين الجدول إن كل المستجيبون هم من حملة الشهادات العليا وبنسب مختلفة بين الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي (70% و19% و11%) على التوالي .

عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	15	%42
من 5 إلى 15 سنة	10	%28
أكثر من 15 سنة	11	%30
المجموع	36	%100

ويبين الجدول عدد سنوات الخبرة التي يمتلكها المستجيبون بين نسب مختلف .

ثانيا :تحليل فقرات الاستبانة

وفي تحليل بيانات البحث واختبار الفرضية تم استخدام مجموعة من المؤشرات الإحصائية مثل التكرار والوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، بقصد تقييم درجة موافقة إفراد عينة البحث على الأسئلة التي تم طرحها ، وتم استخدام المقياس الخماسي (لكيرت) ويبين الجدول (4) النتائج المقياس

الجدول (4)

تفسير نتائج مقياس الخماسي

درجة المتوسط الحسابي	التفسير
من 1 إلى 1,80	لا اتفق بشدة
من 1.81 إلى 2.60	لا اتفق
من 2,61 إلى 3,40	محايد
من 3,41 إلى 4,20	اتفق
من 4,21 إلى 5	اتفق بشدة

المحور الاول :- بخصوص مفردات المناهج المحاسبية في المحاسبة والتدقيق

الجدول (5)
التحليل الخاص بمفردات المناهج المحاسبية في المحاسبة والتدقيق

الأسئلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1-تم تغير مفردات المناهج المحاسبية وفق المتغيرات الاقتصادية الحديثة .؟	2	24	3	5	3	3,46	1,07	موافق
	5.4	64.9	8.1	13.5	8,1			
2-هل مفردات المناهج المحاسبية تؤهل خريج أقسام المحاسبة لمواكبة التطورات في بيئة الإعمال ؟	3	22	6	3	3	3,51	1,04	موافق
	8.1	59.5	16.2	8.1	8.1			
3-هنالك ربط بين مفردات المناهج المحاسبية مع وحدات الإعمال الحكومية و الخاصة في مجالي المحاسبة والتدقيق ؟	5	20	2	6	4	3,43	1.24	موافق
	13.5	54.1	5,4	16,2	10,8			
4-هل مفردات المناهج المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها تتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق ؟	2	23	3	7	2	3.43	1,04	موافق
	5.4	62.2	8.1	18.9	5.4			
5- تعد مفردات مادتي (المحاسبة الحكومية و النظام المحاسبي الموحد) كافية لتأهيل المتخرج للعمل في القطاع الحكومي؟	5	21	2	7	2	3,54	1.12	موافق
	13.5	56,8	5,4	18,9	5,4			
6-تعد مادة التدقيق والرقابة كافية لتأهيل المتخرج في العمل في التدقيق الداخلي والخارجي استجابة لسوق العمل ؟	2	24	2	7	2	3,46	1.04	موافق
	5.4	64.9	5.4	18.9	5,4			

توضح النتائج المبينة من الجدول (5) إن المتغيرات الستة قد حققت على الموافقة واتفاق من قبل المستجابين وهي ان المفردات تم تغيرها وفق المتغيرات الاقتصادية الحديثة ،وبالتالي يؤهل المحاسب على مواكبة التطورات في بيئة الإعمال الحكومية والقطاع الخاص في مجال المحاسبة المالية والتدقيق والرقابة ومحاسبة التكاليف والإدارية بما يتوافق مع المعايير الدولية

المحور الثالث

الجدول (6)

التحليل الخاص بالمواد الساندة لاقسام المحاسبة

الأسئلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة				
تعد مفردات مادة إدارة الإعمال مستوفية لإعداد خريجي قسم المحاسبة بما يؤهلهم في التصرفات في حل المشكلات الإدارية	7	17	6	6	1	3.62	1,06	موافق	
	18,9	45,9	16,2	16,2	2.7				
تعد مفردات مادة الاقتصاد مناسبة للاطلاع على سوق العمل والسياسيات العامة للاقتصاد؟	4	17	6	8	2	3,35	1,17	موافق	
	10.8	45,9	16,2	21,6	5.4				
تعد مفردات مادة المالية العامة كافية لخريجي قسم المحاسبة لمعرفة الإيرادات والمصرفات العامة لدولة والسياسيات الضريبة ؟	4	12	5	14	2	3.05	1,18	محايد	
	10.8	32,4	13.5	37,8	5.4				
تعد مفردات مادة الادارة المالية مستوفية لاعداد كادر له الالمام الكافي في اتخاذ قرارات الاستثمار من خلال اساليب التحليل المالي ؟	3	12	5	13	4	2,92	1,21	محايد	
	8.1	32.4	13.5	35.1	10.8				

ومن خلال الجدول (6) تبين ان متغيرين تم الاتفاق عليهم بالموافقة إلا وهما مبادئ الادارة ومبادئ الاقتصاد وبالتالي نحن بحاجة الى مزيد من المواد الاقتصادية والإدارية لزجها في أقسام المحاسبة لمواكبة التطورات

الحاصلة في دنيا الإعمال وكذلك تحديد عدد الوحدات لازمة لتغطية المفردات التي يجب أخذها وأهميتها من ناحية الجانب العملي .

المحور الرابع

الجدول (7)

التحليل الخاص بالأنظمة المحاسبية الالكترونية والإحصاء والرياضيات

الأسئلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
يتم تدريب الطالب وفق مفردات المناهج المحاسبة على الأنظمة والبرامج المحاسبية التي يحتاجها في بيئة الإعمال الحديثة ؟	0	7	9	9	12	2,30	1,13	لا اتفق
	0	18.9	24.3	24.3	32.4			
تعد مادة (مهارات الحاسوب) الموجودة ضمن مفردات المناهج المحاسبية كافية لتأهيل في العمل الالكتروني ؟	0	9	4	17	7	2,40	1.8	لا اتفق
	0	24.3	10.8	45.9	18,9			
تعد مادة (تطبيقات محاسبية الكترونية) كافية لتأهيل في العمل المحاسبي الالكترونية ؟	1	5	3	22	6	2,27	1,20	لا اتفق
	2,7	13,5	8.1	59.5	16,2			
تعد مادتي الرياضيات العامة والإحصاء مهمة ضمن مفردات المناهج المحاسبية ؟	3	19	4	10	1	3.35	1,1	محايد
	8,1	51,4	10.8	27	2.7			
تعد مادتي بحوث العمليات والاساليب الكمية مهمة لخريجي قسم المحاسبة ؟	4	15	5	10	3	3.19	1,20	محايد
	10.8	40,5	13.5	27	8.1			

ومن الجدول أعلاه تبين إن المحاسبة لم تواكب في مجال تكنولوجيا المعلومات والحاسبات وبالتالي عليها ان تدخل البرامج المحاسبية الالكترونية بشكل أكثر في الدراسات الأولية ، والعليا وذلك لحاجة الماسة اليها خصوصا في سوق العمل .

المبحث الرابع :الاستنتاجات والتوصيات

اولا:- الاستنتاجات

سيتم التركيز في هذا المجال على الاستنتاجات الخاصة التي تخص واقع مناهج اقسام المحاسبة في الجامعات العراقية، لان النتائج والمسلمات العامة معروفة ولاغبار عليها.

ووفق هذا التطور فأن الاقتصاد العراقي كان قد شهد جملة من المتغيرات والتطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية، بحيث اصبح اكثر حاجة لكوادر بشرية متخصصة في العلوم الاقتصادية والادارية والمحاسبية والاحصائية تتوافق مع هذه المتغيرات، في حين يشير واقع الحال الا ان اغلب المناهج في مجموعة كليات الإدارة والاقتصاد لازالت غير مواكبة لهذا التطور وانها في جذورها تعود الى حوالي الأربعة عقود من الزمن ولم تشهد تغيرات استراتيجية تواكب حالة التطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق والعالم، حيث لازالت اسيرة ماقدمه مشكورين الرعيل الاول من ذوي الاختصاص في هذا المجال والذين حملوا شهاداتهم من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا على وجه الخصوص ودول اوروبا الشرقية وروسيا بالدرجة الثانية ومنذ حوالي الخمسة عقود الماضية من الزمن.

ثانيا:- التوصيات

1- تأليف لجان متخصصة لاعادة النظر في المناهج الجامعية الخاصة بأقسام المحاسبة من خلال دراستها وتحليلها عناوين رئيسية اولا ثم ماتحوية من مفردات تفصيلية في متغيرات الاقتصاد العراقي.
2- اشراك ذوي الخبرة والاختصاص من موظفي الدولة في باقي الوزارات في تطوير هذه المناهج.
3- العمل على ارسال الطلبة الى جامعات الدول المتقدمة لنيل شهادات الماجستير والدكتوراه.
4- العمل على زج الكادر التدريسي في هذه الكليات لحضور المؤتمرات وورش العمل التخصصية بهذا المجال.
5- تشجيع حركة التأليف والترجمة للكادر التدريسي في حقول المعرفة الاقتصادية والادارية والمحاسبية.
6- اقامة حلقة وصل وتنسيق دائمة بين هذه الكليات والوزارات القطاعية للتعاون في القاء المحاضرات واعداد الدراسات والبحوث والمؤتمرات المشتركة.
7- توفير الكتب والبحوث من الجامعات الخارجية للكادر التدريسي وبأسعار تشجيعية.
8- اقامة علاقات تعاون وتوأمة بين هذه الكليات والكليات العربية والاجنبية المماثلة

المصادر

1- العبيدي 0 احمد جاسم حمودي ، واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية ومدى ملائمتها لمتطلبات الاقتصاد العراقي، بحث مقدم الى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين كجزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية، بغداد 1427، 2006م.

2- الخطيب و معايعه0 د. احمد محمود وعادل سالم، الإدارة الإبداعية للجامعات نماذج حديثة، دار الكتاب العالمي ، اربد 2006.

3- قنبر 0 د. محمود ، دراسات في التعليم الجامعي ، دار الكتاب العالمي ، اربد 2006.

4- نوفل 0 محمد نبيل ، الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين، المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للثقافة والفنون، القاهرة العدد 22 لعام 2002.
5- ياسين 0 زهير خضر ، المناهج المحاسبية في التعليم التقني، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي العاشر لهيئة التعليم التقني، بغداد 2007.
6- علاوي 0 محمد حويش ، النموذج المعرفي وانعكاساته في المهنة والتعليم المحاسبين في العراق، اطروحة دكتوراه محاسبة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد كانون الثاني 2002.
7- عبد القادر 0 صديقة احمد زكي ، دور الإدارة التعليمية في تطوير المناهج، دار المريخ، الرياضي 1984.
8- ياسين 0 زهير خضر ، أعادة هيكلية الاقتصاد العراقي بين الديمقراطية السياسية والحرية والاقتصادية، جريدة الصباح العدد 46 في 24-8-2003.
9- قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 40 لعام 1988 المعدل.
10- سجلات كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
11- وزارة التخطيط التعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2007,2006,2005.
12- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 ، بغداد 2013